توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف عند ابن تيمية - منهاج السنة النبوية أنموذجاً –

أ. آلاء سيد محمد الخطيب
باحثة دكتوراه – قسم الدعوة والثقافة الإسلامية – كلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية
elkhatebalaa1@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١٢/٢٠م
تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠١/١٥م
تاريخ النشر: ٢٠٢٦/٠٢/٢٨م

ملخص البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ضعف التأصيل المنهجي لاستثمار الدليل التاريخي في الرد على المخالف. ويهدف البحث إلى تحليل استعمالات هذا الدليل، وبيان ضوابط توظيفه دعوياً في ضوء منهج علمي منضبط.

ويحتوي البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومشكلته وتساؤلاته، ومنهج البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة ثم خطة البحث. وقد تناول هذا البحث تعريف الدليل التاريخي، والماحة عن كتاب منهاج السنة النبوية، وحجية الدليل التاريخي ومصادره وقواعده عند ابن تيمية، ثم قسم البحث أنواع الأدلة التاريخية إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الأدلة التاريخية المتعلقة بالأحداث، الأدلة التاريخية المتعلقة بالأعلام، الأدلة التاريخية المتعلقة بالأزمنة. وجاءت الخاتمة متضمنة لأبرز النتائج وهي: عناية ابن تيمية رحمه الله بالدليل التاريخي مع الاعتضاد بالأدلة الشرعية، ضرورة اهتمام الدعاة بتنوع الأدلة، والاطلاع على العلوم عند التصدي للرد على المخالف.
وأوصى البحث باستكمال دراسات متخصصة تتناول توظيف الدليل التاريخي عند ابن تيمية في جميع مؤلفاته، وإجراء دراسات مقارنة توازن بين منهجه في استخدام الدليل التاريخي ومناهج غيره من العلماء الذين تصدوا للردود العلمية.

الكلمات المفتاحية: الدليل، التاريخي، الرد على المخالف، ابن تيمية، منهاج السنة .

الإحالة: الخطيب . أ. آلاء سيد محمد، ٢٠٢٦، توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف عند ابن تيمية - منهاج السنة النبوية أنموذجاً -، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية (علميَّة - دوريَّة – محكَّمة) ١٣-٥٣، ٢٥٢-٢٧٦.

Ibn Taymiyyah's historical evidence in refuting opponents: A Prophetic approach

Ms. Ala'a Sayed Mohammed AlKhateeb

PhD Student, Department of Dawah and Islamic Culture, Faculty of Dawah and Foundations of Religion, Umm Al-Qura University، Saudi Arabia

Received (date): 20/12/2025
Accepted (date): 15/01/2026
Published (date): 28/02/2026

abstract

This article aims to study Ibn Taymiyyah's historical evidence in refuting opponents, analyzing its applications, and clarifying governing principles of its use in dawah within a disciplined scientific approach. The study is divided into an introduction, two main sections, and conclusion. The introduction addresses the significance of the study, reasons for selecting the topic, research objectives, research problem and questions, methodology, scope, and previous studies. Section 1 examines the definition of historical evidence and provides an overview of the book "Minhaj AlSunnah AlNabawiyyah". Section 2 explores the evidential value, sources, and methodological rules of historical evidence according to Ibn Taymiyyah. It also categorizes historical evidence into three main types: historical evidence related to events, related to individuals, and related to time periods. The study concludes that it is important to include Ibn Taymiyyah's careful use of historical evidence alongside scriptural proofs, the necessity for preachers to diversify evidentiary approaches, and the importance of broad scholarly knowledge when engaging in responses to opposing perspectives. It recommends further specialized research on Ibn Taymiyyah's use of historical evidence across his works and comparative studies.

Keywords: Evidence, historical evidence, refuting opposing views, Ibn Taymiyyah, Prophetic Approach .

المقدمة:

الحمد لله على آلائه، والشكر له على فضله وامتنانه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، ومن تبعه من آله وصحبه وبعد..

فإن العلم لا ينفصل عن الدليل الصحيح، فبه تستبين الدلالة، وتقوى الحجة، وتندفع الشبهة، وكل مدع تخلى عن الإتيان بدليل صريح، فإن قوله واه لا يؤخذ به، بل يستدل به عليه.

ومازال الدعاة يذودون عن حمى الدين بإعلاء كلمة الحق، ويعتنون بالرد على كل مخالف نهج غير سبيل المؤمنين، كما تنوعت مشاربهم في إلزام الخصم وإفحامه، فمنهم من جادل وناظر، ومنهم من كان بيانه بالتأليف والتصنيف، متصدياً لأهل البدعة والأهواء.

وقد عرف عن ابن تيمية رحمه الله كثرة ما صنف في الرد، إما على مذهب وطائفة عامة أو شخص بعينه، لا يطلب النيل من شخصه وذاته إلا أن يرده إلى صوابه، فيظهر الحق بدليله لمن وراءه.

ومع ما تناوله الباحثون بالدراسة في مناهج الاستدلال عند ابن تيمية، ودراسة نقده ورده على المخالفين، إلا أن أحداً منهم لم يتناول الدليل التاريخي وطريقة توظيفه في الرد على المخالف دعوياً.

ومن هنا جاء هذا البحث بعنوان: «توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف عند ابن تيمية – منهاج السنة النبوية أنموذجًا» لبيان طريقة توظيف ابن تيمية ومنهجه رحمه الله للدليل التاريخي بأنواعه المرتبطة بالأحداث والأعلام والأزمنة في الرد على المخالف، واستثمار ذلك في الدعوة إلى الله.

أهمية البحث:

١. الدعوة إلى الله قائمة على استثمار الدليل الصحيح، مهما كان مصدره شرعيًا أو تاريخياً إذ به تتضح المحجة وتقام الحجة.

٢. بين علم الدعوة وعلم التاريخ علاقة وثيقة، ومن الأهمية أن يكون الداعية على صلة به ويوظف أحداثه وأدلته في دعوته.

٣. يتصل موضوع البحث بأحد المقاصد الضرورية وهو حفظ الدين، ويظهر ذلك في حاجة الداعية إلى توظيف الدليل التاريخي عند مجادلة المخالف.

أسباب اختيار الموضوع:

١. كثرة الشبهات المعاصرة المرتبطة بالتاريخ والسيرة والتي تتطلب من الداعية مزيد عناية وتفقه في سبل الرد عليها.

٢. قلة الدراسات الدعوية التي اعتنت بالدليل التاريخي عند ابن تيمية وتوظيفه في الدعوة إلى الله.

٣. رغبة الباحثة في النهل من مَعين التراث التيمي واستثماره في الدعوة إلى الله.

أهداف البحث:

١. التعرف على قواعد ابن تيمية رحمه الله في توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف.

٢. كشف طرق التوظيف للدليل التاريخ عند ابن تيمية في الرد على المخالف.

٣. إبراز مكانة الدليل التاريخي في منظومة الاستدلال الدعوي في الرد على المخالف.

٤. التوصل إلى طرق توظيف الدليل التاريخي دعوياً.

مشكلة البحث:

مع تنوع أصناف المدعوين وتعدد انطلاقاتهم الاستدلالية، يحتاج الداعية إلى تنويع أدلة صحيحة، بحسب حجة المخالف ونوع الأدلة التي استعملها، وهو ما يتناوله البحث من خلال تحليل أنواع الدليل التاريخي وبيان توظيفه دعوياً.

وتتفرع عن المشكلة عدة أسئلة، وهي كالتالي:

١. ما القواعد التي اعتمد عليها ابن تيمية رحمه الله في توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف؟

٢. ما طريقة ابن تيمية في توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف؟

٣. ما سبل توظف الدليل التاريخي بأنواعه دعوياً؟

منهج البحث:

يسير هذا البحث على المنهج الاستقرائي[(١)] الاستنباطي[(٢)] التحليلي[(٣)].

فالمنهج الاستقرائي يوظف في: جمع الأدلة التاريخية من الوقائع والأحداث التي استعملها ابن تيمية رحمه الله أو أوردها ابن المطهر الحلّي وردّ عليها ابن تيمية.

وأما المنهج الاستنباطي يوظف في: استنتاج طريقة توظيف الدليل التاريخي في الرد على المخالف كما يظهر في نصوص ابن تيمية رحمه الله.

وأما المنهج التحليلي يوظف في: دراسة هذه الأدلة وبيان الأسس التي كانت محل الرد عند ابن تيمية وتوظيفها دعوياً.

إجراءات البحث:

المنهج الإجرائي العام لكتابة البحث :

وهو المنهج الذي أسلكه في جميع فقرات البحث وذلك وفق النقاط التالية :

١. **منهج التعليق والتهميش وهو على وفق النقاط التالية :**

- جمع وتوثيق المادة العلمية المتعلقة بكل جزئيات البحث من المصادر الأصلية المعتمدة في ذلك، بذكر اسم المصدر واسم مؤلفه والجزء والصفحة، وفي حالة النقل بالمعنى يذكر ذلك مسبوقاً بكلمة (ينظر).
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها كما وردت في المصحف الشريف، بذكر اسم السورة بقول: سورة (كذا) ، آية (كذا) بجانب الآية في المتن.
- تخريج الأحاديث والآثار بذكر اسم المصدر مع ذكر الكتاب، والباب، ورقم الحديث، مع كتابة عبارة متفق عليه فيما أخرجه (البخاري ومسلم)، مع الاقتصار في التخريج على ما رواه الشيخان فإن لم يوجد لديهما أو لدى أحدهما فيخرج من كتب السنة الأخرى، مع الاقتصار في تخريج الأحاديث على أول موضع ترد فيه، وما عدا ذلك فيحال إلى موضع تخريجه من البحث.
- ذكر تراجم الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في متن البحث عند أول ذكر لهم، ويقتصر في الترجمة على ذكر اسم العلم كاملاً غالباً، وأهم ما اشتهر به من العلوم وغيرها، وبعض مؤلفاته في فنه إن وجدت، وتاريخ وفاته ما أمكن، ثم يحال إلى مراجع تلك التراجم، ثم إذا تكرر ذكر العلم فيشار إلى مكان ترجمته في البحث مع استثناء ابن المطهر الحلي من ذلك.
- بيان معاني الكلمات الغريبة الوارد ذكرها في البحث ويعرّف بالمصطلحات العلمية والفرق.

٢. **منهج النواحي الشكلية والتنظيمية، ولغة الكتابة: يراعى فيه الأمور الآتية:**

كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وإثبات النصوص بحسب المنهج الآتي:

أ- وضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين على هذا الشكل: ﴿...﴾.

ب- وضع الأحاديث بين قوسين مميزين على هذا الشكل : (...).

ج- وضع الآثار بين قوسين مميزين على الشكل: « ... » .

د- وضع النصوص التي تنقل بنص من المصادر بين علامتي تنصيص على هذا الشكل:"....".

حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية، ت: محمد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط/٢، ١٩٩١م

الدراسات السابقة:

١. **النقد التاريخي عند ابن تيمية** من خلال كتابه: "منهاج السنة النبوية" – رسالة ماجستير- للباحثتين/ منيرة فيشوش، ابتسام كروم، جامعة محمد بوضياف، ٢٠١٧م، وقد قسم البحث إلى: مقدمة وثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: نبذة عن حياة ابن تيمية رحمه الله وتعريف

بمنهجه في التاريخ وتعريف بكتاب منهاج السنة النبوية، الفصل الثاني: النقد التاريخ عند المؤرخين المسلمين عالجت فيه مفهوم وتعريف ودوافع وقواعد ونشأة النقد التاريخي، الفصل الثالث: نقد الروايات التاريخية عند ابن تيمية وفيه طرح معايير النقد عند ابن تيمية من جانب الوحيين والاحتكام إلى الثابت من التاريخ والعقل، وأخيراً نقد وتقييم منهج شيخ الإسلام ابن تيمية ما بين المؤيد والمعارض. وتتفق الدراسة مع بحثي في توجيه البحث إلى الدليل التاريخي، غير أن الدراسة لم تذكر إلا مثالين على الأدلة التاريخية مع رد ابن تيمية عليها، ولم تفصل في أنواع الأدلة التاريخية، وطريقة اعتماده عليها، وتوظيفها في الرد على المخالف، وهذا محل الإضافة في هذا البحث.

٢. **منهج شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الرد على عقائد المخالفين** من خلال كتابه: منهاج السنة – رسالة ماجستير- للباحث/ ناجي حسن صالح الحضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٠م، وقد قسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين، تناول في التمهيد التعريف بالمنهج والشيعة ونشأتهم وعقائدهم، الفصل الأول: التعريف بابن تيمية وبكتابه منهاج السنة، ثم الفصل الثاني: المبادئ العامة لمنهجه وأساليب تفنيده لحجج الشيعة، وتتفق الدراسة مع بحثي في أن بعض الأساليب المذكورة قد استخدمها ابن تيمية في الدليل التاريخي، غير أنها غير مختصة بها، ولم تبرز الدليل التاريخي وخصوصياته وأسس توظيفه، وهذا محل عناية هذا البحث.

٣. **الحجاج العقلي في مسائل العقيدة عند ابن تيمية** – كتاب منهاج السنة أنموذجاً، أطروحة دكتوراة، للباحث/ خلدون أحمد السامعي، جامعة تعز، ٢٠٢٦م.

خطة البحث:

وقد قُسم البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين كالتالي:

المقدمة وتشمل على: أهمية البحث، أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث، مشكلة البحث، تساؤلات البحث، حدود البحث، منهج البحث، إجراءات البحث، الدراسات السابقة، وخطة البحث.

التمهيد وفيه:

أولاً: التعريف بأبرز مصطلحات البحث

ثانياً: إلماحة عن كتاب منهاج السنة النبوية وسبب تأليفه.

المبحث الأول: الدليل التاريخي: حجيته ومصادره وقواعده عند ابن تيمية وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حجية الدليل التاريخي عند ابن تيمية

المطلب الثاني: مصادر الدليل التاريخي عند ابن تيمية

المطلب الثالث: قواعد الاستشهاد بالدليل التاريخي عند ابن تيمية

المبحث الثاني: توظيف الأدلة التاريخية عند ابن تيمية دعوياً وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأحداث دعوياً

المطلب الثاني: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأعلام دعوياً

المطلب الثالث: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأزمنة دعوياً

الخاتمة وفيها: أبرز النتائج والتوصيات

فهرس المراجع والمصادر

والله أسأل أن ينفع بهذا البحث، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

التمهيد:

تبيان المصطلحات الرئيسة هو الركيزة الأساسية في المعالجة البحثية؛ فمن خلالها تتحد الأفهام وتتفق الأنظار حول المراد من المفاهيم المطروحة في سياق البحث، حتى لا تتشعب الأذهان بتعدد الدلالات اللغوية، إذ اللغة واسعة تحتمل المشترك بين الألفاظ.

ويتبع ذلك استعراض لمحة مختصرة عن كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، وهو محل عناية هذا البحث؛ لتتبين معالمه قبل الخوض في غماره.

أولاً: التعريف بأبرز مصطلحات البحث

١. **مفهوم التوظيف:**

أ- **التوظيف لغة:** "الواو والظاء والفاء: كلمة تدل على تقدير شيء. يقال: وظفت له، إذا قدرت له كل حين شيئا من رزق أو طعام"[٤].

ب- **التوظيف اصطلاحاً:** ويستفاد من المعنى اللغوي أن التوظيف هو: استعمال الشيء في أمر معين سواء كان في المعنويات أو المحسوسات.

وعرّف بأنه إدخال عنصر معرفي في بنية الاستدلال أو التحليل بما يخدم الفكرة المركزية دون إخلال بالسياق والدلالة. وقيل: هو حسن استثمار المصادر والأدوات المنهجية في بناء النتائج وفق ضوابط علمية.

٢- **مفهوم الدليل:**

أ- **الدليل لغة:** أصله "د ل ل: (الدليل): ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد (دله) على الطريق يدله بالضم"[٥].

ب - **الدليل اصطلاحاً:** "والدليل الذي هو الآية والعلامة ينقسم إلى ما يدل بنفسه، وإلى ما يدل بدلالة الدال به؛ فيكون الدليل في الحقيقة هو الدال به الذي قصد أن يدل به. وقد جعل ذلك علامة وآية ودليلا"[٦].

٣- مفهوم التاريخ:

أ- **التاريخ لغة:** أصله "أ ر خ: (التأريخ) و (التوريخ) تعريف الوقت تقول: (أرخ) الكتاب بيوم كذا و (ورخه) بمعنى واحد"[٧]. **وعرف بأنه:** "الهمزة والراء والخاء كلمة واحدة عربية، وأما تأريخ الكتاب فقد سمع، وليس عربيا ولا سمع من فصيح"[٨].

ب- **التاريخ اصطلاحاً:** "فن يبحث فيه عن وقائع الزمان من حيث التعيين والتوقيف؛ بل عما كان في العالم"[٩].

فهذا البحث يستعمل الوقائع والأعلام التي اتصلت بها أحداث الزمان، وتواتر على صحتها أهل الاختصاص، لتكون شاهدة على رد رأي المخالف.

ثانياً: إلماحة عن كتاب منهاج السنة النبوية وسبب تأليفه.

لم يكن ابن تيمية رحمه الله في تصانيفه المتنوعة بمعزل عن واقعه، بل كل رد أو تصنيف هو مشتبك في سياقه مع أحداث عصره، وكل تأليف يكون التوسع فيه والإسهاب بحسب ما يتطلبه، وحجم تأثير المخالفين على واقع الأمة.

وقد عاصر الشيخ رحمه الله هجوم التتار على بلاد الشام ومصر، وشهد غزواتهم التي تداول النصر فيها للمسلمين تارة وللتتار أخرى، وكان على علم يقين بأنهم لا ينتصرون على المسلمين إلا بمعاونة الرافضة[١٠] فقال رحمه الله: "فقد علم الله أن الذي دخل مع هولاكو ملك التتر[١١]، وعاونه على سفك دماء المسلمين، وزوال دولتهم، وسبي حريمهم، وخراب ديارهم، وأخذ أموالهم= فهم الرافضة، وهم دائماً مع اليهود والنصارى أو المشركين"[١٢]، وقد كان هذا الجرم المشهود الأول للرافضة الذين فضلوا ظهور ملك التتار على المسلمين وتمكينه لاستئصالهم.

فلما كان أواخر سنة ٧٠٣هـ تولى ملك التتار خدابنده[١٣]بعد وفاة أخيه[١٤]، وقد كان على منهج أهل السنة ثم اتصلت أسبابه بابن المطهر الحلي[١٥] الملقب بالعلامة ونال عنده الحظوة والمكانة، فألف لأجله الكتب، ومن ذلك كتاب منهاج الكرامة في معرفة الإمامة[١٦]، وتاريخ تأليفه له ما بين ٧٠٣هـ – ٧٠٩هـ، وقد ساهم كتاب منهاج الكرامة في تحول خدابنده من السنة إلى الرفض وإظهاره[١٧]، "ففي آخر ذي القعدة من سنة (٧٠٩هـ) بلغنا أن خربندا ملك التتر أظهر الرفض في مملكته، وأمر خطباء بلاده بإسقاط أسماء الخلفاء الراشدين الثلاثة من الخطب، والاقتصار على

علي وولديه وأهل البيت رضـي الله عنهم...، وحصـل وهن عظيم لأهل السـنة، فلا حول ولا قوة إلا بالله"[١٨].

وقد كان العلماء وتلاميذهم على علم بخطر وجود الروافض وتأثيرهم، ومن ذلك شـهادة ابن تيمية لما عاينه من شـرهم فقال: "والرافضـة إذا تمكنوا لا يتقون. وانظر ما حصـل لهم في دولة السلطان خدابندا، الذي صنف له هذا الكتاب[١٩]، كيف ظهر فيهم من الشر، الذي لو دام وقوي أبطلوا به عامة شرائع الإسلام! لكن يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون"[٢٠]. ولذلك يروي ابن تيمية رحمه الله بداية استنهاضه للرد على منهاج الكرامة فيقول: "فإنه قد أحضر إليّ طائفة من أهل السنة والجماعة، كتاباً صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا"[٢١]، وكان الإحضار مشفوعاً بإلحاح الرد عليه من ابن تيمية تحديداً "لما في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين، وبيان بطلان أقوال المفترين الملحدين"[٢٢].

فاستجاب ابن تيمية رحمة الله لمن طلب وقد كان ذلك في سـنة ٧١٠هـ تقريباً، وانتهج إيراد كل قول من كتاب منهاج الكرامة، والذي كان يطلق عليه الشـيخ رحمه الله "منهاج الندامة" ويرد عليه، وكعادته رحمه الله كان يسـتطرد كثيراً غير أنه يعود، ويأخذ تتمه كلام ابن المطهر ويفند أقواله ويزنها بميزان العدل، حتى أتى على الكتاب كاملاً فخرج لنا كتاب: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية في تسعة مجلدات، وهو من جواهر ما ألفه رحمه الله.

المبحث الأول: الدليل التاريخي: حجيته ومصادره وقواعده عند ابن تيمية

الناظر في التراث التيمي بمختلف تصانيفه من ردود وفتاوى ورسائل، يجد استحضاراً للأدلة التاريخية واستشهاداً بها، سـواء في مقام التأييد أو الاعتراض أو التصحيح، وقد كان لابن تيمية رحمه الله مسـار واضـح في التعامل مع الأخبار التاريخية وكتبها وأصحابها، فلم يقبلها جملة، ولم يردها بإطلاق، بل ظهرت في كلامه إشارات متعددة وتصريحات بينة إلى قوة بعض الأخبار وضعف بعضـها، ولا شـك أن منهجه في التعامل معها محل قبول وإشـادة، إذ شـهد له أهل عصـره بأن "معرفته بالتاريخ والسير فعجب عجيب"[٢٣].

ويأتي هذا المبحث لعرض حجية الدليل التاريخي عند ابن تيمية، ثم مصـادره، ثم قواعد الاستشهاد به، تمهيداً للتطبيقات في المبحث الثاني.

المطلب الأول: حجية الدليل التاريخي عند ابن تيمية

الإقرار بالتزام عالم معين بأحد أنواع الأدلة إنما يحصل بتتبع طرائقه في إثبات أقواله، ومواقفه من أهله، أو رده على من استعمله.

وتصانيف ابن تيمية رحمه الله لا يكاد يخلو منها استشهاد بالتاريخ وأحداثه وارتكازاً عليها، كالجواب الصحيح في الرد على من بدل دين المسيح، وكثير من جواباته في مجموع الفتاوى، فهو يستعمل الدليل التاريخي لإثبات حجة ما أو إضعافها، وكذلك يعتمد على التاريخ في الترجيح عند تعارض الأدلة في المسائل الفقهية وغيرها.

كما أنه يثبت أهمية الوقوف على أخبار المؤمنين والكفار، والاعتبار بسيرهم، لمعرفة مراضي الرب سبحانه، وعاقبة الذين آمنوا بالنصر وحسن المآل، ومواطن سخطه على مكذبي الرسل، وسوء منقلبهم.(٢٤)

لذا ينبه رحمه الله على ضرورة معرفة مقالات الناس ومذاهبهم والتمييز بين صدقها وكذبها فيقول: "ومعلوم أن معرفة مذاهب الناس ومقالاتهم وديانتهم ومللهم ونحلهم وآرائهم لا يخلو صاحبها من معرفة أن يكون فيها تابعًا للرسل أو لا يكون، وقد جعل بعض الناس معرفة التاريخ من المقالات، ولعمري إنها لداخلة فيما يقص من أحوال الناس وأفعالهم ولكن الشأن في تمييز الصدق منها من الكذب أو الاعتبار بالصدق منها"(٢٥)، وقد كان رحمه الله يتتبع تاريخ الفرق والمذهب وينص على أسماء أهلها، وأول من بدأ بهذا بالقول، وتاريخه ومكانه، ويبين صحيحها من سقيمها، فلا يخلو معتقد سبق عصره أو شهده رحمه الله إلا وله سجل تاريخي في تصانيفه، فاعتمدت كثيراً من الدراسات على مؤلفاته لجمع تواريخ حقبة دول معينة كدولة المغول.

فتصانيفه رحمه الله خير شاهد على مكانة الدليل التاريخي عنده رحمه الله واستشهاده به وإعماله في مواطن متعددة، وتوريخه لعدد من الدول ومماليكها، والمذاهب الفقهية والفرق العقدية وأصحابها، وتاريخ الأقوال وابتداءها وتطورها الزمني وأثر ذلك على واقعها.

المطلب الثاني: مصادر الدليل التاريخي عند ابن تيمية

كان ابن تيمية رحمه الله واسع الاطلاع والمعرفة، ونهمته للعلوم واسعة، وإقباله عليه يكاد يكون منقطع النظير، مع ما رزق من جلد وصبر على الاشتغال بالعلوم بتعددها وتنوعها، وظهر ذلك جلياً في تصنيفه وكتاباته، فإذا ساق الخبر ذكر وروده في عدة مصادر ككتب التفسير والسيرة والمغازي وغيرها، فمن ذلك قوله: "وكذلك إخباره ﷺ عن الأمور المستقبلة مثل مملكة أمته ... وألوف مؤلفة من الأخبار التي أخبر بها مذكور بعضها في كتب دلائل النبوة وسيرة الرسول وفضائله وكتب التفسير والحديث والمغازي"(٢٦)، فهذا التأكيد إنما هو نابع من سعة اطلاع وقوة حفظ، وقد صرح رحمه الله في تأليفه بعدد من المصادر التي كان ينسب إليها ذكر الأدلة التاريخية، ويمكن إجمالها في خمسة مصادر:

١- **كتب الحديث:** أورد ابن تيمية رحمه الله في مختلف تصانيفه أحداثاً تاريخية كان مصدرها الصحيحان وكتب السنن، فمن ذلك ما يورده باعتباره خبراً تاريخياً مجرداً مثل قوله: "وكما آخى ﷺ بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء وهذا كله في الصحيح[٢٧]"[٢٨].

وقد يذكر الدليل التاريخي ضمن في سياق تقرير حكم شرعي، كما في قوله: "فإنه قد ثبت بالنقول الصحيحة أن الخمر لما حرمت بالمدينة النبوية وكان تحريمها بعد غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة"[٢٩]، ففي هذا النص وصف للواقعة التاريخية، وربط بينها وبين الحكم الشرعي.

٢- **كتب السير والمغازي:** رجع ابن تيمية رحمه الله إلى عدد من كتب السير والمغازي، وكان يصرح بأسمائها في مواضع متعددة، ويبين ما فيها من الأخبار الصحيحة والواهية، وقد يغلب على هذه المصادر الصحة، إلا أنه ينبه على ما يقع فيها من الأخبار الضعيفة، فمن ذلك قوله: "أما ما يذكر بعض المصنفين في السيرة من أن النبي ﷺ آخى بين علي وأبي بكر ونحو ذلك فإن هذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه"[٣٠].

٣- **كتب التاريخ:** يظهر من كتابات ابن تيمية رحمه الله اطلاعه الواسع على كتب التاريخ، وتعامله معها بالتدقيق والتمحيص، وقد صرح بذكر وقائع تاريخية مستمدة منها، ومن ذلك قوله: "وهكذا المصنفون في التواريخ، مثل "تاريخ دمشق" لابن عساكر وغيره، إذا ذكر ترجمة واحد من الخلفاء الأربعة، أو غيره يذكر كل ما رواه في ذلك الباب"[٣١]، وهذا يدل على معرفته بمصنفات التاريخ، واطلاعه على ما تحويه من روايات، واتفاق مؤرخيها واختلافهم.

٤- **كتب التفسير:** أحد المصادر التي اعتنى بها ابن تيمية رحمه الله في النهل من معينها هي كتب التفسير، فقد كانت إحدى المصادر الزاخرة بالأخبار التاريخية وذكر أيام الأمم السابقة، وسيرة النبي ﷺ قبل مبعثه وبعده، وقد نبه على ذلك بقوله: "والكتب التي فيها أخباره ﷺ منها كتب التفسير ومنها كتب السيرة والمغازي ومنها كتب الحديث"[٣٢].

٥- **أحداث عصره:** كان العصر الذي عاش فيه ابن تيمية رحمه الله عصر اضطراب، فقد شهد الحروب بين المسلمين والتتار، ودارت بينه وبين بعض أمرائهم محاورات ومراسلات مشهورة، منها ما حكاه رحمه الله: "وقد اجتمعت به [أي: غازان][٣٣] وبأمرائه، وجرى لي معهم فصول يطول شرحها"[٣٤]، كما تنقل بين الشام ومصر، فأكسبته هذه الوقائع، مع ما ينقله إليه تلاميذه وأقرانه، اطلاعاً مباشراً ودقيقاً على أحداث زمانه، فكانت من جملة ما يعتمد عليه من الأدلة التاريخية.

والمتأمل لمصادره رحمه الله يجد تنوعاً واطلاعاً متكاملاً، فهو على دراية بما تشمل عليه الوثائق التاريخية المعتمدة، ناظر فيه نظر المحص لمضامينها، ومع ذلك فقد كان شديد الصلة بقضايا واقعه غير منفصل عنها، وهو ما أثمر أحكاماً دقيقة فيما يصححه ويضعفه من الأخبار التاريخية.

المطلب الثالث: قواعد الاستشهاد بالدليل التاريخي عند ابن تيمية

لابن تيمية رحمه الله منهجية وقواعد أصيلة في التعامل مع الأدلة التاريخية، وأساسها النهج الشرعي في استعمال الأدلة، وبعض منها كان من تقعيده الذي أبانه ثم أخذ عنه، فجاءت تصانيفه وسجالاته تطبيقاً عملياً لما اختطه والتزم به، وتأتي أبرزها منتظمة في خمس قواعد:

القاعدة الأولى: عرض الدليل على الكتاب والسنة

السير وفق ما جاء به الوحي المنزل وبيّنه النبي ﷺ هو أول قاعدة أقر بها ابن تيمية رحمه الله، وكان نكيره شديداً على من اتبع هواه دون احتكامه إلى نقل صحيح فقال: "ولهذا تجد قوما كثيرين يحبون قوما ويبغضون قوما لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون على إطلاقها أو يعادون، من غير أن تكون منقولة نقلا صحيحا عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها"(٣٥)، فأي دليل تاريخي كان لازمه تفضيل شخص أو مذهب والنص الشرعي بخلافه، كان دليلاً منتقداً، وكذا أي دليل تاريخي نص على ترتيب واقعة قبل الأخرى والوحي جاء بغيره، لم يكن محل قبول وتسليم، والمحبة والنفور لا يدخلان في تحكيم دليل أو اعتبار بصحته ما لم يكن على هدى من الله ورسوله ﷺ.

القاعدة الثانية: مطابقة الدليل لمحل النزاع

من القواعد التي التزمها ابن تيمية رحمه الله حسن ترتيب الأدلة، والإتيان بها في محلها، فإن كان الدليل في معرض الاحتجاج كان لازماً أن يكون متوجهاً لمحل النزاع، صريح في قضية الاختلاف، وقد نص رحمه الله على ذلك بقوله: "فلا يتحقق حسن الاستدلال بالأدلة، حتى يميز بين ما يدل وما لا يدل"(٣٦)، فليست الحجة بكثرة حشد الأدلة التاريخية، بل بقوة دلالتها ووضوحها على موطن الخلاف.

فكثير ما ينشأ الخلاف من غياب محل النزاع، أو يطول طريق المناظرين لاستدلال كل طرف على غير محل الإشكال، فيتعذر الاتفاق بينهما.

ولذا كثير ما رد رحمه الله على المعترض دليله التاريخي وإن كان صحيحاً في نفسه، إلا أنه غير متوجه لمحل الاستشهاد.

القاعدة الثالثة: النقل عن أهل الثقة

قام علم الحديث على التفريق بين أنواع المرويات عن الرسول ﷺ وتعدد مراتبها لديهم، وذلك لما كثرت الفتن، وقد كان هذا المنهج محل مقارنة عند ابن تيمية رحمه الله مع أصحاب التاريخ والإخباريين، فبعد أن ذكر علم المصنفين من أهل الحديث قال: "... بخلاف الإخباريين فإن كثيراً

مما يسندونه عن كذاب أو مجهول، وأما ما يرسلونه فظلمات بعضها فوق بعض"[٣٧]، وهنا ملمح دقيق أن سياق الإسناد ليس دلالة صحة ما لم ينقل عن ثقة أو يدرس رواته.

ورغم ما يقره ابن تيمية رحمه الله وعنايته بالدليل التاريخ، واحتجاجه على منزلته ومنافحته عنه، ورده على من وهن من مقامه بقوله: "وقد جعل بعض الناس معرفة التاريخ من المقالات، ولعمري إنها لداخلة فيما يقص من أحوال الناس وأفعالهم ولكن الشأن في تمييز الصدق منها من الكذب أو الاعتبار بالصدق منها"[٣٨]، فذلك لا يعني قبول كل نقل دون تمحيص، وسياقها والاستشهاد يكون للاعتبار والاتعاظ بها بعد قبول الصحيح منها، "فالمتكلم والمفسر والمؤرخ ونحوهم، لو ادعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت لم يُعتمد عليه، فكيف إذا ادعى إجماعاً؟"[٣٩]

القاعدة الرابعة: الرجوع إلى الأصول الكلية

لا شك أن طرائق التثبت من أسانيد ومرويات الأدلة التاريخية صنعة تحتاج لعلم ودربة، ويعجز عنها غير أهلها، ولما كان ذلك مهد ابن تيمية رحمه الله طريقاً آخر لمن صعب عليه طريقة أهل الحديث، فقال: "ونحن نذكر طريقا آخر، فنقول: نقدر أن الأخبار المتنازع فيها لم توجد، أو لم يعلم أيها الصحيح، ونترك الاستدلال بها في الطرفين، ونرجع إلى ما هو معلوم بغير ذلك من التواتر، وما يعلم من العقول والعادات، وما دلت عليه النصوص المتفق عليها."[٤٠]، فالتماس الدليل الصحيح، وتبني القول الراجح قد لا يكون من ذات الدليل بل من أصول كلية كالتواتر والعادات، فيعتمد عليها المستدل ليصل إلى غرضه وفق منهجية مستقيمة.

يتصل بهذه القاعدة أصل ذكره رحمه الله وهو التزام الأدلة الصحيحة جميعها من أهل العلم دون الانتقاء منها، أو جعل المذهب حاكماً على الدليل، فإن كان الدليل صحيحاً دون المذهب ليثبت المستدل وإن كان المذهب صحيحاً بدون الدليل فليأت بإثبات ذلك، فإن جعل إثبات صحة المذهب موقوفاً على صحة الدليل، والعكس لزم الدور الممتنع[٤١].

القاعدة الخامسة: تحكيم النظر العقلي

حينما يأتي المستدل بدليل فإنه إما أن يأتي بالدليل مسنداً أو لا، فكان من القواعد التي كان يلزم بها ابن تيمية رحمه الله خصومه في المناظرة الإتيان بإسناد الدليل التاريخي، وذلك حينما يكون محتمل للصحة، فرجاله شهود عليه، ويصرح رحمه الله بأن الأخذ بهذا القول متوقف على إسناد الدليل أو القول، وفي حال أتى بالدليل مسنداً أو خلا منه لكن المتن مشتبهاً به، غير متوافق مع أصول الأدلة المتفق عليها فلا حاجة للإسناد وإن وجد، فإن "الكذب يعرف من نفس متنه، لا يحتاج إلى النظر في إسناده"[٤٢].

وهذه قاعدة عظيمة، وأصل من تأمله صانه عن كثير من الوقوع في زلل الاستشهاد عند سياق الحجج، فقد لا تتوفر الملكات لدراسة الإسناد، وقد لا تسعف المصادر بالنص على ثبوت دليل، فالاحتكام إلى النظر والتأمل العقلي السليم، يوصل المحتج إلى مراده.

المبحث الثاني: توظيف الأدلة التاريخية عند ابن تيمية دعوياً

قام المنهج الاستدلالي التاريخي عند ابن تيمية على مستويين أساسيين: الأول: تفنيد الأدلة التاريخية التي أوردها ابن المطهر الحلي في كتابه منهاج الكرامة. والثاني: الرد على البراهين المزعومة بأدلة تاريخية تثبت عكس الدعاوى، وتبين الموقف منها من حيث الإثبات وعدمه.

ولذا جاء هذا المبحث لعرض نماذج تطبيقية تبرز طريقة ابن تيمية في معالجة الاستدلالات التاريخية عبر ثلاثة مسارات: ما يتعلق بالأحداث، وما يرتبط بالأعلام، وما يستند إلى الأزمنة، وذلك لإدراك منهجه رحمه الله في مناقشة المخالف، ورد الشبهات باختلاف توجهها، ثم استنباط ما يمكن توظيفه في الجانب الدعوي.

المطلب الأول: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأحداث دعوياً

النموذج الأول:

من أبرز الاعتراضات التي يوردها الإمامية ما يتعلق بتقدم الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم على خلافة علي رضي الله عنه، لذا يفسرون الآيات ويسوقون الأحاديث، ويوردون الروايات التاريخية طعناً في مشروعية خلافتهم وإثباتاً لأحقية علي رضي الله عنه في الإمامة.

ومن ذلك ما أورده ابن المطهر الحلي في رواية مزعومة أن أبا بكر رضي الله عنه منع فاطمة رضي الله عنها من إرث أبيها فقال: "ومنع أبو بكر فاطمة إرثها فقالت يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي؟ والتجأ في ذلك إلى رواية انفرد بها - وكان هو الغريم لها؛ لأن الصدقة تحل له لأن النبي ﷺ قال: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة)[٤٣] على أن ما رووه عنه فالقرآن يخالف ذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ﴾[سورة النساء: ١١] ولم يجعل الله ذلك خاصا بالأمة دونه ﷺ، وكذب روايتهم فقال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيۡمَٰنُ دَاوُۥدَۖ﴾ [سورة النمل: ١٦]"[٤٤]، وقد أجاب عنه ابن تيمية من ثلاثة عشر وجهاً: تناول اثنين منها في صحة الرواية، واثنين في منزلتها من حيث القطعية والظنية، وسبعة في توجيه المعاني التي تضمنتها الرواية الصحيحة من تفسير الآيات القرآنية المستشهد بها والحديث، واثنين في عدل أبي بكر رضي الله عنه وطريقته في توزيع المال[٤٥].

وقد أوضح ابن تيمية أن ابن المطهر أتى بقول لم تثبت صحته عن فاطمة رضي الله عنها، ثم ادعى انفراد أبي بكر رضي الله عنه برواية الحديث، وهو ما "يدل على فرط جهله أو تعمده

الكذب"[٤٦]، وهذه من المواضع التي تشهد لقول ابن تيمية رحمه الله بحكمه عليهم بالكذب فقال: " وأما الشيعة فالكذب عليهم غالب من حين ظهروا"[٤٧].

فتعامل ابن تيمية في هذا النموذج على ثلاثة مستويات منهجية:

١. التثبت من صحة الرواية: فما لم يكن متواتراً طلب إسناده، وإن كان مسنداً حكم عليه.

٢. ضبط دلالة النصوص: فقد تكون الآية والحديث صحيحين، إلا أن تحكيم أحدهما على الآخر غير صحيح.

٣. بيان العدل في فعل الصحابة: وهو أحد الأصول التي يعتمد عليها حين ينسب إليهم دعاوى لا تثبت.

ويتبين من ذلك أن الداعية يحتاج في المناظرة والسجال العلمي أن يميز بين الروايات الصحيحة والزيادات المزعومة، فكثير من الشبهات التاريخية تنشأ من التدليس في الروايات، فقد تكون المسألة صحيحة، والاستدلال لها غير صحيح.

وهذا النموذج يرسخ منهجاً دعوياً، وهو أن الاعتراضات لا تناقش بظاهرها، بل بالرجوع إلى الأصول الكلية، وتفسير النصوص في سياقاتها، فيكون الداعية على بصيرة في إحقاق الحق، وكشف الشبهة وردها.

النموذج الثاني:

كان ابن المطهر الحلي يسرد من الوقائع ويورد الشواهد ليؤكد أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه يمتلك كل فضيلة وخصلة حسنة، وقد ذكر في كتابه سبع غزوات للنبي ﷺ نسب فيها لعلي رضي الله عنه من المفاخر وأسباب النصر وقتال المشركين ما فيها مبالغة صريحة، ولا يشك أحد في شجاعة علي رضي الله عنه ومنزلته في الإسلام، وهو رجل يحبه الله ورسوله ﷺ، غير أن الرافضة غلوا فيه وادعوا له العصمة والإمامية كابن المطهر، وبعضهم اعتقد فيه الإلهية.

ومن تلك الشواهد التي أوردها ابن المطهر الحلي مستدلاً بمناقب علي رضي الله عنه في الغزوات: "وفي غزاة بدر، وهي أول الغزوات، كانت على رأس ثمانية عشر شهراً من مقدمه إلى المدينة، وعمره سبع وعشرون سنة، قتل منهم ستة وثلاثين رجلا بانفراده، وهم أعظم من نصف المقتولين، وشرك في الباقين"[٤٨].

وفي جواب ابن تيمية رحمه الله عليه لم ينازعه في صحة تاريخ غزوة بدر لأنه أمر ثابت مشهور، غير إن ابن المطهر بالغ في عدد المشركين الذين قتلهم علي رضي الله عنه، واعترض عليه ابن تيمية بقوله: "هذا من الكذب البيّن المفترى باتفاق أهل العلم العالمين بالسير والمغازي، ولم يذكر هذا أحد يعتمد عليه في النقل، وإنما هو من وضع جهال الكذابين"[٤٩]، ثم ساق أسماء عدد من

المؤرخين، واحتكم إلى أقوالهم في العدد، وقال: "فجميع ما ذكروه أحد عشر نفساً، واختلف في ستة أنفس، هل قتلهم هو أو غيره، وشارك في ثلاثة، هذا جميع ما نقله هؤلاء الصادقون"[٥٠]، فجعل التواتر التاريخي، واتفاق أهل المغازي ميزاناً للترجيح في ثبوت الحدث التاريخي.

وقد تابع رحمه الله تفنيد أقوال ابن المطهر في بقية الغزوات، ويلاحظ من جواباته رحمه الله أنه يفرق الوقائع، ولا يتعامل فيها بوتيرة واحدة بل يظهر منه نهجان:

١. مطالبة ابن المطهر بإسناد بعض روايات الوقائع التاريخية.

٢. اعتباره طلب الإسناد لبعض المنقولات لا يصدر إلا من أجهل الناس.

وتوجيه ذلك، أن الوقائع التي ذكرها وطلب إسنادها، لها أصل صحيح غير أن ابن المطهر زاد عليها، وأما الوقائع التي وصفها ابن تيمية رحمه الله بقوله: "وقد ذكر في هذه من الأكاذيب العظام التي لا تنفق إلا على من لم يعرف الإسلام، وكأنه يخاطب بهذه الخرافات من لا يعرف ما جرى في الغزوات"[٥١]، وأن "أجهل الناس يقول لك: بين لنا سند هذا حتى نثبت أن هذا نقل صحيح"[٥٢]، فكل ذلك مما يعلم يقيناً أنه كذب، فلا يعلم بالتواتر ولا نقله الأئمة الثقات، ولم تتابع عليه كتب السير والمغازي.

وهذه منهجية علمية تستقى منها قواعد دعوية مهمة في رد قول المخالف وهي: أن ترجيح قول في قضية أو مسألة لا يثبت دائماً من خلال المعلومات الثابتة لدى أحد الطرفين، فالحوادث والوقائع التي قطعاً لم يحضرها الطرفان لا بد من شاهد عالم متفق على اختصاصه، فيستشهد بقوله في محل النزاع.

والداعية أولى الناس بأن يكون على صلة بالعلوم الأخرى، فالاتصال بها يمنحه قوة استدلالية، فكل دليل يحتاج إلى منهجية مختصة للتعامل معه، فمنه ما يمكن رده بالنظر العقلي، ومنه ما لا يمكن إلا بالرجوع للمصادر الأصيلة والاحتكام لأهل العلم المشهود لهم.

المطلب الثاني: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأعلام دعوياً

النموذج الأول:

يورد ابن المطهر الحلي عدداً من الروايات المتعلقة بأهل بيت النبي ﷺ محاولاً إثبات فضائل مخصوصة لهم، ومنها ما نقله في تفسير آية من سورة الإنسان، حيث قال: "سورة هل أتى في تفسير الثعلبي من طرق مختلفة قال: مرض الحسن والحسين، فعادهما جدهما رسول الله ﷺ وعامة العرب، فقالوا: يا أبا الحسن، لو نذرت على ولديك. فنذر صوم ثلاثة أيام، وكذا نذرت أمهما فاطمة وجاريتهم فضة، فبرئا..."[٥٣]، إلى نهاية الخبر الذي أورده، وقد وهن ابن تيمية رحمه الله أصل هذه الرواية من جهتين: أولاً: من جهة التاريخ والسير، قال رحمه الله: "أن عليا وفاطمة لم يكن لهما

جارية اسمها فضة، بل ولا لأحد من أقارب النبي ﷺ ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة، ولا ذكر ذلك أحد من أهل العلم، الذين ذكروا أحوالهم: دقها وجلها"(٥٤)، فعدم ذكرها في كتب المغازي والسير مع تضافر الهمم على تراجم أحوال أهل البيت قرينة على بطلان الحكاية.

ثانياً: من جهة الدليل الصحيح:

أورد ابن تيمية خبراً ثابتاً في الصحيحين: "(أن فاطمة سألت النبي ﷺ خادما، فعلمها أن تُسبّح عند المنام ثلاثا وثلاثين، وتكبر ثلاثا وثلاثين وتحمد أربعا وثلاثين. وقال: " هذا خير لك من خادم ، قال علي رضي الله عنه: فما تركتهن منذ سمعتهن من النبي ﷺ قيل له: ولا ليلة صفين(٥٥)؟ قال: ولا ليلة صفين)(٥٦). وهذا خبر صحيح باتفاق أهل العلم، وهو يقتضي أنه لم يعطها خادما. فإن كان بعد ذلك حصل خادم فهو ممكن، لكن لم يكن اسم خادمها فضة بلا ريب"(٥٧)، وبذلك أبطل ابن تيمية الرواية بحجة دامغة.

ومن هنا يتبين للداعية أن التعامل مع الأخبار والروايات يؤخذ بدقة وتمحيص، فذكر علم غير صحيح يشكك في بقية الرواية، ويدل على أنها موضوعة أو ملفقة.

وأن ما يذكر في كتب التفسير لابد أن يمحص ويعرض على السنة الصحيحة، فبعض الروايات تتعارض ولا يمكن الجمع بينها.

وفي مقام الاحتجاج وإثبات منزلة مخصوصة لأحد الأعيان، يتطلب براهين صحيحة، فإن توجيه الآيات وادعاء أن لها سبب نزول لأجل أعلام، هي من القول على الله بغير علم، وفرق بين أن يجعل سبب النزول من الخاص في أشخاص أو حادثة بعينها، وبين أن يجعله عام في كل من كان ذلك حاله.

النموذج الثاني:

استشهد ابن المطهر الحلي بخبر مختلق يريد به بيان منزلة الحسين رضي الله عنه عند النبي ﷺ فقال: "وأخذ النبي ﷺ يوما الحسين على فخذه الأيمن، وإبراهيم على فخذه الأيسر، فنزل جبرائيل عليه السلام وقال: إن الله تعالى لم يكن ليجمع لك بينهما، فاختر من شئت منهما، فقال النبي ﷺ إذا مات الحسين بكيت أنا وعلي وفاطمة، وإذا مات إبراهيم بكيت أنا عليه، فاختار موت إبراهيم فمات بعد ثلاثة أيام، وكان إذا جاء الحسين بعد ذلك يقبله ويقول: أهلا ومرحبا بمن فديته بابني إبراهيم"(٥٨).

وقد رد ابن تيمية رحمه الله هذه الدعوى بطريقتين: الأولى: من جهة النقل: فقد صرح بأن الخبر موضوع لا أصل له، فقال: "هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم، ولا يعرف له إسناد، ولا

يعرف في شيء من كتب الحديث. وهذا الناقل لم يذكر له إسنادا ولا عزاه إلى كتاب حديث، ولكن ذكره على عادته في روايته أحاديث مسيبة بلا زمام ولا خطام.

ومن المعلوم أن المنقولات لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدالة على ذلك، وإلا فدعوى النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوى"(٥٩).

الطريقة الثانية: ساق ثلاثة أوجه عقلية تسقط هذا الخبر حتى لو افترض صحته: الأول: كيف يختار النبي موت ابنه فداء لغيره مع ما يعلم من المحبة الطبيعية للابن؟، ثانياً: الشيعة يجعلون الكرامة في القرابة من النبي ﷺ، فدفع الضرر عن الابن أولى من دفعه عن ابن البنت. ثالثاً: لماذا كان الفداء بالحسين دون الحسن؟ وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أن الحسن أفضلهما.(٦٠)

وهذا التفكيك للروايات، واستعمال التحكيم العقلي، يبصر الداعية بأنواع تفنيد الأدلة التاريخية، فبعضها وإن لم ينازع في رده من جهة النقل، فحتى على فرض التسليم بصحته إلا أنه في حقيقته يتصادم مع معتقد المحتج نفسه، فيكون قوله مردواً عليه.

كما يستفاد من منهج ابن تيمية أن كل رواية يستوعب النظر فيها، فهو يفندها بجميع الأدوات العقلية والنقلية، فإن صاحب الحق لا بد أن يبلغ وسعه في بيان الحجة ورد الباطل، وإلزام خصمه بمقدمات مسلمة وأدلة واضحة، فغرض "المجادلة الاحتجاج لتصويب رأي، وإبطال ما يخالفه"(٦١)، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]

المطلب الثالث: توظيف الأدلة التاريخية المرتبطة بالأزمنة دعوياً

النموذج الأول:

كثيراً ما كان يورد ابن المطهر الحلي جملة من الفضائل يزعم ثبوتها لعلي رضي الله عنه، متوهماً أن إثباتها يعضد دعوى الإمامة، ومن جملة ما نسبه إليه قوله: "وأما علم الكلام فهو أصله، ومن خطبه تعلم الناس، وكل الناس تلاميذه"(٦٢).

وقد رد ابن تيمية رحمه الله هذا الادعاء ببيان تاريخ نشأة علم الكلام نفسه، فقال: "هذا الكلام كذب لا مدح فيه؛ فإن الكلام المخالف للكتاب والسنة باطل، وقد نزه الله علياً عنه، ولم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام، ... بل أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى"(٦٣).

فابن تيمية هنا وظف التاريخ الزمني لنشأة علم الكلام لإبطال الدعوى، إذ إن ظهور هذا العلم إنما كان بعد وفاة علي رضي الله عنه، فنسبته إليه ادعاء بلا بينة.

ويستخلص من هذا أن معرفة الداعية بتاريخ الأفكار والمذاهب وظهورها من صلب العلم ومسائله، فالانفكاك عن تاريخ العلوم يجعل رؤيته ومعالجته منقوصة، وقد تتوارد عليه الأخطاء لقلة علمه بنشأة العلوم، ومسار تطورها.

كما أن إدراك امتيازات القرون المفضلة بالعلوم واختصاصاتها به، يورث نظراً عقلياً في رد الاستدلالات التاريخية الخاطئة، فإن لقرب الوحي تأثير فيها، وكثير من العلوم نشأت واحتاج لها أهل ذلك الزمان ببعدهم عن الوحي واختلاط المسلمين بالأمم الأعجمية.

ومن هنا يتأكد أن التأريخ الزمني أداة دعوية أصيلة في نقد الشبهات، فإنها تساعد الداعية على إعادة كل مقولة إلى سياقها الصحيح، ويميز ما ينسب إلى السلف عما ظهر بعدهم.

النموذج الثاني:

ومما انتهجه ابن المطهر في كتابه النيل من الصحابة رضوان الله عليهم، وإلصاق التهم، وذكرهم بالسوء، فمن ذلك قوله: "من جملة الكتبة عبد الله بن سعد بن أبي سرح وارتد مشركا، وفيه نزل ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَب مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيم﴾ [النحل: ١٠٦]"(٦٤)

وقد رد عليه ابن تيمية بقوله: " عبدالله بن سعد بن أبي سرح وارتد عن الإسلام، وافترى على النبي ﷺ ثم إنه عاد إلى الإسلام.

وأما قوله إنه نزل فيه: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرا﴾ فهو باطل؛ فإن هذه الآية نزلت بمكة، لما أكره عمار وبلال على الكفر. ورِدة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة، ولو قدر أنه نزلت فيه هذه الآية؛ فالنبي ﷺ قد قبل إسلامه وبايعه"(٦٥).

فإن علم نزول الآيات يستدل به على معرفة صحة الأقوال، وبه يعرف ارتباط الوعد والوعيد والأحكام بالأعيان.

ومما يتبين للداعية أن التسلسل التاريخي للحدث يساعد على معرفة الادعاءات، فحتى وإن سلمنا بنزول الآية في عبدالله بن أبي سرح، فإن ما عامله النبي ﷺ ومبايعته له تجب ما قبلها، فلا يصح التنقص أو الإساءة إليه، فحق الصحبة ثابت له.

ولذلك فإن الداعية يتريث في إطلاق الأحكام على الأعيان، بل ليس له إطلاقها على المعين فإن لها شروطاً وموانع، ويشتد الأمر ما كان فيه تعلق بالصحابة رضوان الله عليه، فإنهم خيرة الأمة الذين اصطفاهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وأن ما صدر منهم فإنه سبق لهم من الله الحسنى ويكفر الله عنهم ويغفر لهم بما كان من أعمالهم الصالحة أو المصائب المكفرة وغير ذلك.

الخاتمة:

أحمد الله على التمام، وأن يسـر لي بعونه وتوفيقه إنجاز هذا البحث بمنه وكرمه، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات وهي على النحو الآتي:

أولاً: أهم النتائج:

١. اشتمال كتاب منهاج السنة النبوية على أدلة تاريخية تفوق المئة موضع.

٢. اهتمام ابن تيمية رحمه الله بالدليل التاريخي بكافة أنواعه المتعلقة بالأحداث والأعلام والأزمنة.

٣. استعمل ابن تيمية الدليل التاريخي على مستويين: الأول: تفنيد ما أتى به ابن المطهر، والثاني: ذكر دليل تاريخي ابتداء في معرض الرد.

٤. عناية ابن تيمية رحمه الله بالدليل التاريخي مع الاعتضاد بالأدلة الشرعية من القرآن والسنة.

٥. حاجة الدعاة إلى استعمال الدليل التاريخي الصحيح باعتباره إثباتاً لا يمكن إنكاره.

٦. ضرورة اهتمام الدعاة بتنوع الأدلة، والاطلاع على العلوم والمعارف عند التصدي للرد على المخالف.

ثانياً: أهم التوصيات:

١. استكمال دراسة بحثية في توظيف الدليل التاريخي عند ابن تيمية في كافة مؤلفاته.

٢. قيام دراسات بحثية توازن بين استعمال ابن تيمية للدليل التاريخي وغيره من العلماء الذين تصدوا للردود العلمية.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هوامش البحث:

(١) يعرف بأنه: عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتواصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. المحمودي، مناهج البحث العلمي، (ص٧٣)

(٢) يعرف بأنه: منهج أسلوبه النظر والتفكر والتأمل والتحليل وينتقل من الكل إلى الجزء ومن العام إلى الخاص. المرجع السابق، (ص٧٤)

(٣) يعرف بأنه: منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكاً أو تركيبا أو تقويماً. الأنصاري ، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (ص١١٩)

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، (١٢٢/٦). الرازي، مختار الصحاح، (ص٣٤٢)

(٥) الرازي، مختار الصحاح، (ص ١٠٦)

(٦) ابن تيمية، النبوات، (٧٣٧/٢)

(٧) الرازي، مختار الصحاح، (ص١٦)

(٨) ابن فارس، مقاييس اللغة، (٩٤/١)

(٩) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، (ص٩٢)

(١٠) الرافضة هم الشيعة، ولفظ الرافضة إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام وقصة زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين ومائة، سنة إحدى وعشرين أو اثنين وعشرين ومائة في أواخر خلافة هشام. ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، (٣٤/١-٣٥)

(١١) هولاكو بن تولى قان بن جنكزخان، ولد ١٢١٧ م وتوفي ١٢٦٥م ملك التتار ومقدمهم كان طاغية من أعظم ملوك التتار. الصفدي، الوافي بالوفيات، (٢٣٣/٢٧)

(١٢) ابن تيمية، جامع المسائل، (٢١٤/٧)

(١٣) السلطان خربندا محمد بن أرغون بن أبغا بن هولاكو ابن جنكز خان المغلي القان غياث الدين، خدابندا: معناه عبد الله، وإنما الناس غيروه وقالوا خربندا، صاحب العراق وأذربيجان وخراسان. الصفدي، الوافي بالوفيات، (١٢٩/٢)

(١٤) ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، (٣٥/١٨). البرزالي، المقتفي لتاريخ أبي شامة، (١٧٤/٤)

(١٥) جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي ابن المطهر الحلي، ولد سنة ٦٤٨هـ وتوفي سنة ٧٢٦هـ قبل وفاة ابن تيمية بعامين، وله أكثر من تسعين مصنف. منها: جامع الأخبار، وآداب البحث. الموسوي، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، (ص١٧٢)

(١٦) صرح بذلك المؤلف في مقدمة الكتاب بعد ذكر منزلة مسألة الإمامة، بقوله: "خدمتُ بها خزانة السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملك ملوك طوائف العرب والعجم، مولي النعم، ومسدي الخير والكرم، شاهنشاء المعظم، غيات الحق والملة والدين، أولجايتو خدابنده محمد خلّد الله سلطانه..." ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص ٢٧-٢٩)

(١٧) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٧/١)

(١٨) البرزالي المقتفي لتاريخ أبي شامة، (٣٩٧/٤- ٣٩٨)

(١٩) يقصد منهاج الكرامة في معرفة الإمامة

(٢٠) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٣٧٥/٦)

(٢١) المرجع السابق، (٤/١)

(٢٢) المرجع السابق، (٨/١)

(٢٣) المقدسي، العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ٣٣)

(٢٤) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (١١٩/١٧)

(٢٥) ابن تيمية ،تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، (١/ ١٨٠)

(٢٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٣١٥/١١)

(٢٧) أخرجه البخاري في صحيحه، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه، رقم (٨٢)، (١٧٦/٥)

(٢٨) المرجع السابق، (٣٥/ ٩٢)

(٢٩) المرجع السابق، (٣٤/ ١٨٧)

(٣٠) المرجع السابق، (٣٥/ ٩٣)

(٣١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٧/ ٤٠)

(٣٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (١٨/ ١٠)

(٣٣) غازان بن أرغون بن أبغا بن هولاكوين جنكرخان ولد ١٢٧١م وتوفي ١٣٠٤م، الصفدي، الوافي بالوفيات، (٢٠/ ١٢٧)

(٣٤) ابن تيمية، الرسالة القبرصية، (ص ٥٥)

(٣٥) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (١/ ٢٧١-٢٧٢)

(٣٦) ابن تيمية، الاستغاثة في الرد على البكري، (ص٤١١)

(٣٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٢٧/ ٤٧٩)

(٣٨) ابن تيمية، تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، (١/ ١٨٠)

(٣٩) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٧/ ١٤)

(٤٠) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٧/ ٤٤٩)

(٤١) ينظر: المرجع السابق، (٧/ ٤٠)

(٤٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (٤/ ٢٥١)

(٤٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الفرائض، باب: قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة، رقم (٦٧٢٥ - ٦٧٢٦)، (٦/ ٥٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا فهو صدقة، رقم (١٧٥٩)، (٥/ ١٥٣)

(٤٤) ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص٧٠-٧١)

(٤٥) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٤/ ١٩٤-٢٢٥)

(٤٦) المرجع السابق، (٤/ ١٩٦-١٩٧)

(٤٧) المرجع السابق، (٨/ ٢٥٠)

(٤٨) ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص١٦٥)

(٤٩) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٨/ ٩٤)

(٥٠) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٨/ ٩٦)

(٥١) المرجع السابق، (٨/ ٩٧)

(٥٢) المرجع السابق، (٨/ ١١٦)

(٥٣)ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص١٣٢)

(٥٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٧/ ١٨٢)

(٥٥) وقعت بين أهل الشام من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأهل العراق من أصحاب معاوية رضي الله عنه سنة ٣٧هـ، بدأت بسبب رفض معاوية مبايعة علي رضي الله عنه مع المطالبة بدم عثمان بن عفان رضي الله عنه. ينظر: ابن كثير،البداية والنهاية، (١٠/ ٤٩١)

(٥٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: النفقات، باب: خادم المرأة، رقم (٥٣٥٣) واللفظ له، (١٨١/٧). أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم، رقم (٢٧٢٨)، (٨٤/٨)، متفق عليه.

(٥٧) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (١٨٣/٧)

(٥٨) ابن المطهر منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص٥٢)

(٥٩)ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٤٥/٤)

(٦٠) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٤٦/٤- ٤٧)

(٦١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (٣٢٨/١٤)

(٦٢) ابن المطهر منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص١٦٢)

(٦٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٥/٨)

(٦٤) ابن المطهر، منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، (ص٧٨)

(٦٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (٤٤٢/٤-٤٤٣)

فهرس المصادروالمراجع:

القرآن الكريم.

١. ابن المطهر الحلي، الحسن بن يوسف. (١٣٧٩هـ) .منهاج الكرامة في معرفة الإمامة، تحقيق: عبد الرحيم مبارك، (ط١)، مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية.

٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٤١١هـ/١٩٩١م) .منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، (ط٢)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٤١٧هـ) .تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، تحقيق: محمد عجال، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.

٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٤٢٦هـ) .الاستغاثة في الرد على البكري، تحقيق: عبد الله السهلي، (ط١)، الرياض: دار المنهاج.

٥. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٤٢٧هـ) .جامع المسائل، تحقيق: محمد عزيز شمس، (ط٣)، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

٦. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٧٩م) .الرسالة القبرصية، تحقيق: علي المدني، (ط٢)، القاهرة: مكتبة المدني ومطبعتها.

٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (١٩٩١م) .درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (ط٢)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (٢٠٠٠م) .النبوات، تحقيق: عبد العزيز صالح الطويان، (ط١)، الرياض: أضواء السلف.

٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (٢٠٠٣م) .مجموع الفتاوى، (ط١)، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٠. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م) .التحرير والتنوير، (ط١)، تونس: دار سحنون.

١١. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. (١٩٧٢م) .مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٢)، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
١٢. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (١٤٢٠هـ) .البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله التركي، (ط١)، الجيزة: دار هجر.
١٣. الأنصاري، فريد. (٢٠٢٠م) .أبجديات البحث في العلوم الشرعية، (ط١)، القاهرة: دار السلام.
١٤. البخاري، محمد بن إسماعيل. (٢٠١٢م) .صحيح البخاري، (ط١)، القاهرة: دار التأصيل.
١٥. البرزالي، القاسم بن محمد. (٢٠١٩م) .المقتفي لتاريخ أبي شامة، تحقيق: مجموعة من المحققين، (ط١)، بيروت: الآثار الشرقية ودار ابن حزم.
١٦. الرازي، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٩م) .مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (ط٥)، بيروت: المكتبة العصرية.
١٧. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن. (٢٠١٧م) .الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، تحقيق: سالم غتر الظفيري، (ط١)، الرياض: دار الصميعي.
١٨. الصفدي، خليل بن أيبك. (٢٠٠٠م) .الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (ط١)، بيروت: دار إحياء التراث.
١٩. المحمودي، محمد. (٢٠١٥م) .مناهج البحث العلمي، (ط١)، صنعاء: دار الكتب.
٢٠. المقدسي، محمد بن أحمد. (٢٠١٩م) .العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي العمران، (ط٣)، بيروت: دار ابن حزم ودار عطاءات العلم.
٢١. الموسوي، ميرزا محمد. (١٣٦٧هـ) .روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، (ط٢.)
٢٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (١٣٣٤هـ) .صحيح مسلم، (ط١)، تركيا: دار الطباعة العامرة.

References in Arabic

1. Ibn al-Mutahhar al-Hilli, al-Hasan bin Yusuf. (1379 AH). *Minhaj al-karamah fi ma'rifat al-imamah*, Edited by: Abd al-Rahim Mubarak, (1st ed.), Mu'assasat Ashura lil-Tahqiqat wa-al-Buhuth al-Islamiyyah.
2. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1411 AH/1991). *Minhaj al-sunnah al-nabawiyyah fi naqd kalam al-Shi'ah al-Qadariyyah*, Edited by: Muhammad Rashad Salim, (2nd ed.), Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
3. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1417 AH). *Talkhis kitab al-istighathah al-ma'ruf bi-al-radd ala al-Bakri*, Edited by: Muhammad Ajjal, Medina: Maktabat al-Ghuraba al-Athariyyah.
4. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1426 AH). *Al-Istighathah fi al-radd ala al-Bakri*, Edited by: Abdullah al-Sahli, (1st ed.), Riyadh: Dar al-Minhaj.
5. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1427 AH). *Jami' al-masa'il*, Edited by: Muhammad Aziz Shams, (3rd ed.), Makkah: Dar Alam al-Fawa'id.

6. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1979). *Al-Risalah al-Qubrusiyyah*, Edited by: Ali al-Madani, (2nd ed.), Cairo: Maktabat al-Madani wa-Matba'atuha.
7. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (1991). *Dar' ta'arud al-aql wa-al-naql*, Edited by: Muhammad Rashad Salim, (2nd ed.), Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University.
8. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (2000). *Al-Nubuwwat*, Edited by: Abd al-Aziz al-Tuwayyan, (1st ed.), Riyadh: Adwa al-Salaf.
9. Ibn Taymiyyah, Ahmad bin Abd al-Halim. (2003). *Majmu' al-fatawa*, (1st ed.), Medina: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an.
10. Ibn Ashur, Muhammad al-Tahir. (1984). *Al-Tahrir wa-al-tanwir*, (1st ed.), Tunis: Dar Sahnun.
11. Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakariyya. (1972). *Maqayis al-lughah*, Edited by: Abd al-Salam Muhammad Harun,(2nd ed.),Egypt: Sharikat Maktabat wa-Matba'at Mustafa al-Babi al-Halabi.
12. Ibn Kathir, Isma'il bin Umar. (1420 AH). *Al-Bidayah wa-al-nihayah*, Edited by: Abdullah al-Turki, (1st ed.), Giza: Dar Hijr.
13. Al-Ansari, Farid. (2020).*Abjadiyat al-bahth fi al-ulum al-shari'iyyah*, (1st ed.), Cairo: Dar al-Salam.
14. Al-Bukhari, Muhammad bin Isma'il. (2012). *Sahih al-Bukhari*, (1st ed.), Cairo: Dar al-Ta'sil.
15. Al-Birzali, al-Qasim bin Muhammad. (2019). *Al-Muqtafi li-tarikh Abi Shamah*, Edited by: a group of researchers, (1st ed.), Beirut: Al-Athar al-Sharqiyyah & Dar Ibn Hazm.
16. Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr. (1999). *Mukhtar al-Sahah*, Edited by: Yusuf al-Shaykh Muhammad, (5th ed.), Beirut: Al-Maktabah al-Asriyyah.
17. Al-Sakhawi, Muhammad bin Abd al-Rahman. (2017). *Al-I'lan bi-al-tawbikh li-man dhamma ahl al-tawrikh*, Edited by: Salim Ghatar al-Zafiri, (1st ed.), Riyadh: Dar al-Sumay'i.
18. Al-Safadi, Khalil bin Aybak. (2000). *Al-Wafi bi-al-wafayat*, Edited by: Ahmad al-Arna'ut & Turki Mustafa, (1st ed.), Beirut: Dar Ihya al-Turath.
19. Al-Mahmudi, Muhammad. (2015). *Manahij al-bahth al-ilmi*, (1st ed.), Sana'a: Dar al-Kutub.
20. Al-Maqdisi, Muhammad bin Ahmad. (2019). *Al-Uqud al-durriyyah fi dhikr ba'd manaqib Shaykh al-Islam Ibn Taymiyyah*, Edited by: Ali al-Umran, (3rd ed.), Beirut: Dar Ibn Hazm & Dar Ata'at al-Ilm.
21. Al-Musawi, Mirza Muhammad. (1367 AH). *Rawdat al-jannat fi ahwal al-ulama wa-al-sadat*, (2nd ed.).
22. Al-Naysaburi, Muslim bin al-Hajjaj. (1334 AH). *Sahih Muslim*, (1st ed.), Turkey: Dar al-Tiba'ah al-Amirah.